كلمة ونص

يونس خلف

الامتحانات اختبار للمدارس أم للدروس الخصوصية..!

مع اقتراب امتحانات التعليم الأساسي والثانوية العامة ثمة سباق مع الزمن سواء من الطلاب أو المدرسين الذين تشملهم ظاهرة الدروس الخصوصية لأن المسألة هنا تتجاوز الجانب التعليمي من خلال الرهان على معدلات عالية لمن يخضع للدروس الخصوصية وبالتالي تكون نتائج الامتحانات أحد أشكال الترويج لهذه الظاهرة.

وربما يكون إهمال الأسر لأبنائها وعدم متابعة تعليمهم أحد أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، لكن بالمقابل لابد من الإقرار أن من بين الأسباب أيضاً غياب المعالجة المناسبة لهذه الظاهرة من الجهات الرسمية وكثرة انتشار مراكز التقوية الخاصة التي باتت تقدم العروض لاستقطاب أكبر عدد من الطلبة وبالتالي فإن وزارة التربية هي المعنية بهذا التقصير لأنها المسؤولة عن العملية التعليمية، ومن يعمل في الدروس الخصوصية هم المدرسون العاملون لديها ولذلك قضية البحث عن أسباب تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية باتت أهم من الحديث عن آلية معاقبة من يعمل بها لأن البحث عن أسبابها يؤدي إلى إنهاء هذه الظاهرة من خلال علاج أسباب الخلل التي أدت إلى انتشارها بشكل واسع.

واللافت أن وزارة التربية ترى كما يرى الجميع كثرة انتشار إعلانات الدروس الخصوصية في كل مكان وتعلم كما يعلم الجميع أن هذه الظاهرة تسببت في تعميق الفوارق بين التلاميذ وسط ضغط متزايد على ميزانيات الأسر المخصصة لتعليم أبنائها ولذلك يبدو السؤال مشروعاً: ماذا لو كانت المدرسة تؤدي واجباتها هل كنا بحاجة إلى الدروس الخصوصية.؟

صحيح أن دوافع الطلبة في الالتحاق بالدروس الخصوصية بين راغب في التفوق أو لتعويض الفاقد في المراحل الدراسية لكن في كل الحالات تشكل هذه العملية عبئاً مالياً إضافياً على الأسر وتعويد الطالب على الاتكالية فالطالب الذي يعلم أن هناك معلماً سيدرس معه كلمة كلمة سيصبح اتكالياً إضافة إلى أن الأهل هنا يفتقدون أهمية تشجيع طفلهم على التعلم المستمر بدلاً من التعلم بهدف الحصول على معدل عال فقط لأن الاختبار وحده لن يحدد مستوى الطالب.

والسؤال الآخر الذي يبدو لافتاً هو: لماذا يحتاج طالب المرحلة الابتدائية أيضاً إلى الدروس الخصوصية؟ ولا يقتصر الأمر على الجانب التعليمي وإنما يمتد إلى ما تشهده المعاهد الخاصة من ارتفاع في أجور الدروس والدورات، أما من يقوم بالدروس الخصوصية من معلمين ومدرسين فيبررون ذلك بالحاجة المادية نتيجة الظروف المعيشية الصعبة إضافة إلى أنهم يلبون رغبة الطلاب لتحسين قدراتهم وتحصيلهم العلمي ومنهم لعدم استيعابه الدروس في المدرسة.

إزاء ذلك كله يبقى السؤال عن غياب الجهات المعنية بهذه الظاهرة عن معالجتها.

الدروس الخصوصية تكوي جيوب أهالي الطلاب.. والتربية: لا يوجد شيء اسمه درس خصوصي!

اللاذقية – عبير سمير محمود

معاناة وأعباء مادية كبيرة يتكبدها أهالي طلاب الشهادة الثانوية في اللاذقية بسبب ارتفاع أجور الدروس الخصوصية المكثفة مع اقتراب موعد الامتحان النهائي مطلع شهر حزيران القادم.

وذكر إسماعيل وهو والد لطالبين في الشهادة الثانوية العلمية، أنه يضطر لدفع مبالغ طائلة خلال شهر التكثيف «أيار» الذي يسبق شهر امتحان البكالوريا، مبيناً أن تكلفة تدريس ابنيه لدى المدرس الخصوصي تبلغ ٢٨٠ ألف ليرة سورية للمواد العلمية فقط «رياضيات – فيزياء – كيمياء – علوم»، على حين أن باقي المواد «يبدبروها لحالن»، إذ لا قدرة له على دفع أجورها معاً.

وتشير رويدا من سكان حي الأزهري، إلى أنها تدفع أجور الدرس الخصوصي المكثف عند أساتذة ابنتها في مادة الفيزياء ٤٥ ألف ليرة لكل ساعة، ولدرس الرياضيات ٤٠ ألف ليرة، والكيمياء ٣٥ ألفاً لكل ساعة مكثفة، معتبرة أن الاستغلال وصل إلى بعض الأساتذة بسبب الأوضاع الصعبة عموماً حسب حجتهم إلا أن الاستغلال بالتعليم بلغ حداً غير مسبوق وفق قولها.

وتشير إلى أن تكلفة درس اللغات سواء عربية أم أجنبية يتراوح بين ٢٠ – ٢٥ ألف ليرة للساعة الواحدة، مبينة أن هناك بعض الأساتذة لا يقبلون تقسيم المبلغ على عدد من الطلاب وإنما يشترطون أن يكون كل طالب على حدة وذلك طمعاً بالمبلغ الإجمالي ليوم المدرس وقد يصل إلى نصف مليون ليرة نهاية اليوم الواحد.

وفي الأحياء الشعبية، تقول شيرين إن ساعة الدرس الخصوصي لمادة الرياضيات تتراوح بين ١٢ – ١٥ ألف ليرة لطلاب المجموعات «كل درس يشمل ٤ – ٦ طلاب»، بما يساهم في توفير مبالغ على الأهالي ليس باستطاعتهم دفعها للطالب الواحد، لتنتشر ظاهرة تقاسم الدرس الخصوصي سواء لشهادة التاسع أم البكالوريا في معظم الأحياء الشعبية.

ويبرر أهالي طلاب من الثانوية العامة أن توجههم للدروس الخصوصية بسبب لعدم قدرة المدرسين على شرح المواد بشكل صحيح في الحصص الدرسية الرسمية دون معرفة الأسباب الحقيقية لذلك علماً أن معظمهم هم الأساتذة أنفسهم الذين يعطون الدروس الخصوصية في المنازل، معتبرين أن المردود المادي للمعلمين بات غير كاف «ليعطوا من قلبهم» في المدرسة!.

وفي رده على مقولة أن «المدارس غير كافية لتعليم المناهج»، أكد مدير التربية في اللاذقية عمران أبو خليل لـ«الوطن»، أن المدارس تعلّم الطلاب ومن يقول غير ذلك فليتقدم بشكوى ويقول أي مدرسة لا تعطي المنهاج أو أي مدرس لا يدرس بحق والتربية ستتصرف بحقهم وفق القانون.

فيما يخص ظاهرة الدروس الخصوصية، بيّن أبو خليل أن الدروس الخصوصية ممنوعة ولا يوجد شيء اسمه «درس خصوصي» في القوانين والأنظمة، وبالتالي لا يوجد تسعيرة لهذه الدروس.

وأضاف: إن التربية تنظم دورات تقوية وتعلن عنها وأسعارها بشكل رسمي وتقام في المدارس وعبر الأساتذة من الكادر التربوي للمدارس الرسمية.

وأشار مدير التربية إلى أنه في حال ورود أي شكوى حول الدروس الخصوصية سواء في معاهد خاصة أم عبر مجموعات بأي مكان تتم متابعة الشكوى والتدقيق فيها واتخاذ الإجراءات من تشميع المكان وحبس المخالف ٣ أشهر وغرامة مالية تصل إلى نصف مليون ليرة، وذلك وفقاً للقانون.

بدأ حل إسعافي... واستمر

رئيس البلدية لـ«الوطن»: شكاوى المواطنين محقة.. ونسعى لشراء أرض لتحويلها لمكب قمامة

حماة- محمد أحمد خبازي

يتحدث أهالي عين الكروم عن الواقع البيئي في مركز ناحيتهم بكثير من الحسرة والألم، من جراء معاناتهم الشديدة من مكب النفايات التي احتارت الجهات المعنية بالمحافظة، بإيجاد مكان مناسب له بدلاً من القرية النموذجية!، لتبعد أذى القمامة عن المواطنين، وخطر دخانها عند إضرام النار فيها على صحتهم العامة، لأنه قريب جداً من بيوتهم.

وبيّن المواطنون في شكاواهم لـ«الوطن» أن عين الكروم بريف الغاب الغربي، التي تشتهر بطبيعتها الساحرة وينابيعها العذبة، أصبحت تشتهر بمكب قمامتها أيضاً، الذي أصبح مجالاً حيوياً لتكاثر الحشرات والقوارض، ولنفث الروائح الكريهة بالشتاء والصيف، ولنشر الدخان الفاحم الذي يصدر عنه، ما يلوث البيئة النظيفة ويعكر صفاء الطبيعة وجمالها.

وأوضح الأهالي أن مكب النفايات يقع بالقرية النموذجية، في حي المسيل الشمالي، الذي يضم مبنى ناحية عين الكروم، وهو قريب جداً من الثانوية المهنية والمدرسة الابتدائية، ومن المنازل. ومع بداية وطوال فصل الصيف تضرم البلدية النار فيه للتخلص من النفايات، ما يسهم بانتشار روائح كريهة ودخان كثيف، الأمر الذي يجبرهم على الابتعاد عن بيوتهم ريثما يخف انتشار الدخان، ويشكل خاص المرضى منهم.

ولفت المواطنون إلى أن معاناتهم من هذا المكب ليست وليدة الساعة بل هي قديمة، وقد واكبها ٣ رؤساء بلديات وعجزوا عن إيجاد حل لها بحجة عدم توافر أرض لتكون مكباً للقمامة! وأكدوا أنهم راجعوا البلدية مرات عديدة لمعالجة معاناتهم من هذه المشكلة البيئية المزمنة، ودائماً كان جوابها: « سنناقش الأمر مع المحافظ»! وآخر مرة تواصل فيها المواطنون مع البلدية كانت في الأسبوع الماضي، وكان الجواب أن المعاناة ستناقش مع المحافظ عند زيارته السقيلبية!

وأكد المواطنون أن المحافظ التقى رؤساء بلديات منطقة السقيلبية، ومنها بلدية عين الكروم، ولكن كما يبدو لم تكن هناك نتيجة، لأن حرق المكب مستمر والروائح والسموم الناتجة عن ذلك مستمرة أيضاً لتاريخه!

ومن جانبه، بيّن رئيس بلدية عين الكروم دولات عليشة لـ«الوطن» أن شكاوى المواطنين صحيحة ومحقة.

وقال: واقع مكب القمامة يتعبنا كبلدية كثيراً، وليس لنا خيار آخر عنه بل موقعه الحالي، سوى ترك القمامة أمام منازل الأهالي!، وأوضح أن البلدية كانت تجمع القمامة وترميها قرب «شقة» الحوائق، ولكن مديرية الموارد المائية منعتنا من ذلك. ولفت إلى أنه لا يوجد مكان آخر في عين الكروم لكب القمامة، وقد تم عرض المشكلة أمام المحافظ بالاجتماع الخدمي بالسقيلبية، الذي وجه لتأمين نحو ٥ دونمات زراعية كحل دائم.

وأكد عليشة أن المكب الحالي إسعافي ريثما تشتري البلدية أرضاً زراعية، لتحل هذه المشكلة التي يعاني منها هو أيضاً لأن منزله قريب منه كبيوت الأهالي.

نظام GPS لم يحل مشكلة النقل في مشرفة حمص

سائقون: كميات الوقود المخصصة لم تلحظ عودة السرافيس فارغة والتعرفة المحددة مجحفة

حمص- نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» عدة شكاوى من أهالي بلدة المشرفة بريف حمص الشرقي تتحدث بالمجمل عن استمرار معاناتهم من مشكلة النقل على الرغم من تفعيل نظام المراقبة والتتبع Gps على خط حمص- المشرفة منذ حوالي الشهر، موضحين أن مشكلة النقل تتفاقم ومعاناتهم تزداد خلال فترات الذروة الصباحية أثناء توجه الموظفين والطلاب من البلدة إلى عملهم وجامعاتهم في المدينة.

من جانبهم أكد عدد من سائقي السرافيس العاملة على الخط المذكور لـ«الوطن» التزامهم بالمسار المحدد لنظام التتبع الإلكتروني Gps على الخط، إلا أن كميات الوقود التي يحصلون عليها بعد تفعيل نظام التتبع لا تكفي سوى للسير على الخط المحدد ولأسهم، مطالبين بضرورة إعادة النظر في التسعيرة لتتناسب مع هذه الظروف.

بدوره بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمار داغستاني لـ«الوطن»، أن هناك العديد من الشكاوى وردت بهذا الخصوص ومنها في محطة الانطلاق في المدينة حتى تمتلئ بالركاب، فيما تكون هناك أعداد كبيرة من الركاب تنتظر وصول السرفيس في البلدة.

وبين السائقون أن تعرفة الركوب المحددة حالياً مجحفة بحقهم وغير مجدية خاصةً مع ارتفاع أسعار قطع التبديل وأجور الإصلاح، إضافة لارتفاع تكاليف المعيشة اليومية لهم ولأسرهم، مطالبين بضرورة إعادة النظر في التسعيرة لتتناسب مع هذه الظروف.

وحول ما يتعلق بكميات الوقود المخصصة للسرافيس العاملة على الخط المذكور أكد داغستاني أنه تم تحويل الطلب الذي تقدمت به هيئة الخط إلى اللجان المختصة لإعادة إجراء المعايرة بهدف تحديد كميات المازوت الواجب تسليمها عن كل رحلة بما يحقق العدالة للسائقين والمصلحة العامة من خلال تأمين نقل الركاب، مشيراً إلى أنه تتم حالياً إعادة المعايرة وسيتم الانتهاء منها خلال إلى الوزارة من أجل إعادة النظر بتعرفة خط المشرفة- حمص وإجمالي خطوط الريف بما يتماشى مع الواقع الحالي والأسعار الرائجة لقطع التبديل وأجور الإصلاح.

داغستاني لـ«الوطن»: تتم المعالجة وستحل المشكلة في نهاية الأسبوع

يومين فقط.

وأشار داغستاني إلى أنه عند معايرة خطوط المازوت المخصصة لكل آلية سواء لوسائط النقل الداخلي بالمدينة أم الخارجي بالريف، بحيث يتم منح هامش بمادة المازوت بمسافة ١٠ كم لوسائط النقل الداخلي و٢٠ كم لوسائط النقل الخارجي يومياً لتنقل سائق الآلية وذهابه بسيارته إلى منزله بعد الانتهاء من العمل أو في حالات الصيانة والإصلاح.

و لفت داغستاني إلى أن عملية تنظيم نقل الركاب تتم ما بين مجلس البلدية المختص ورئاسة هيئة الخط بما يصب بمصلحة تخديم المواطنين سواء بالكراج أو البلدة، مشيراً إلى أن كل سائق سرفيس ملزم بالعودة والذهاب فارغاً إلى البلدة في حال كان هناك تجمع للركاب وحاجة لنقلهم إلى الكراج أو العكس.

وأكد أنه في حال وجود ازدحام بالركاب يتم إلزام السائقين بذلك لتخديم الركاب تحت مراقبة مدير محطة الانطلاق وقسم الشرطة ورئيس هيئة الخط والبلدية وفي حال عدم الالتزام من أحد السائقين يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقه والتي تصل إلى حجز الآلية وحجب مادة المازوت عنها.